(الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح)

هذا عنوان الكتاب[١] الذي ألفه شيخ الإسلام (ابن تيمية)، والكتاب يقع في أربعة أجزاء ويزيد على الألف ومائتي صفحة بقليل، وهو يدل على غزارة علم ابن تيمية، فما دخل في علم إلا وفاق أهله فيه، وكان سبب تأليف هذا الكتاب أن شيخ الإسلام قرأ رسالة جاءت من قبرص مضافة إلى (بولص الراهب) أسقف صيدا الأنطاكي، وادعى فيها أنه اجتمع بأجلاء تلك النواحي التي ارتحل إليها وناظر أفاضلهم وعلماءهم، وقد كان اسم الرسالة: (المنطيقي الدولة خاني المبرهن عن الاعتقاد الصحيح، والرأي المستقيم).

والقارئ لهذا الكتاب يلحظ كيف كان ابن تيمية على علم بالنصرانية أكثر من معرفة أهلها بها، وكان سنده في الجواب: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وما أوتيه من قوة

(١) قدم الكتاب: علي السيد صبيح بمقدمة طيبة نقلناها بتصرف.

الحجاج والمنطق، وكان ذلك هو المنهاج الذي سار عليه في جميع فصول الكتاب، غير أنه حينما أراد أن يثبت وقوع التبديل والتغيير في عقائد النصارى واليهود استدل ببعض نصوص الكتب السماوية، والنبوات السابقة.

وكذلك فعل حينما رد عليهم قولهم: إن النبوات، والكتب السابقة، لم تبشر بنبوة النبي ﷺ، وقد وَفى شيخ الإسلام الكلام حقه إذ كان بإزاء الرد على أناس عرفوا بالمكر، والخيانة لدينهم، والإمام يبدأ الفصل - في غالبية الكتاب - بالقول المخالف، ثم يعقبه بالرد عليه وهو - في معظم الفصول - يكثر من الاستطراد الهادف، لإبطال ما ألصق بالدين من المبتدعات، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على غزارة علمه، وفضله وأدبه.

■ والكتاب يتضمن أربعة عناصر مهمة:

العنصر الأول - الرد على ما جاء في (الرسالة القبرصية)، ومضمونها: ستة دعاوى، وسنتعرض لها - بإذن الله - بشيء من الإجمال، والاختصار.

العنصر الثاني ـ تفسير النصوص القرآنية والنبوية التي استدل بها في رده عليهم.

العنصر الثالث ـ تصحيح ما وقع في تفسير بعض النصوص الدينية في الإنجيل والتوراة من أخطاء.

العنصر الرابع ـ دراسة مقارنة للنبوات الثلاث: الإسلام، والنصرانية، واليهودية.

وقد قدم شيخ الإسلام للرد على دعاوى (بولص الراهب) بقوله: «ونحن ـ ولله الحمد والمنة ـ نبين أن كل ما احتجوا به من حجة سمعية من القرآن، أو من الكتب المتقدمة على القرآن أو عقلية، لا حجة لهم في شيء منها، بل الكتب كلها مع القرآن، والعقل حجة عليهم، لا لهم، بل عامة ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، ومن المعقول ـ هو نفسه ـ حجة عليهم، ويظهر منه فساد قولهم مع ما يفسده من سائر النصوص النبوية، والموازين التي هي مقاييس عقلية».

وقد رد الإمام على هذه الدعاوى الستة حسب ترتيبها في الرسالة النصرانية.

الدعوى الأولى والرد عليها:

ذكر بولص الراهب أن محمداً ﷺ لم يبعث إليهم - أي النصارى - بل بعث إلى أهل الجاهلية من العرب، وأن القرآن فيه ما يدل على ذلك وكذلك العقل.

فرد شيخ الإسلام على دعواه بقوله: «إن كل من ادعى الرسالة لابد أن تنبني دعواه على أصلين:

احدهما - أن تعرف هل قال: إنه رسول الله إلى جميع الناس؟، أو قال: إنه لم يرسل إلا إلى طائفة معينة لا إلى غيرها؟

والثاني - أن نعرف هل هو صادق أم كاذب؟

اما الأصل الأول - فالرسول ﷺ أعلن أنه رسول إلى الناس كافة، ولا ينافي ذلك أنه من أصل عربي، وأن رسالته جاءت للعرب خاصة، وللناس كافة عامة، إذا عرف هذا فهؤلاء القوم في هذا المقام ادَّعوا أن

محمدًا ﷺ لم يُرسل إليهم، بل إلى أهل الجاهلية من العرب، فهذه الدعوى على وجهين:

١ ـ إما أن يقولوا: إنه بنفسه لم يدَّعِ أنه أرسل إليهم، ولكن أمته ادَّعوا له ذلك.

٢ ـ وإما أن يقولوا: إنه ادَّعى أنه أرسل إليهم، وهو كاذب في هذه الدعوى، وكلامهم في صدر هذا الكتاب يقتضي الوجه الأول، وفي آخره قد يقال: إنهم قد أشاروا إلى الوجه الثاني يعني ما جاء في الرسالة النصرانية على لسان (بولص) الراهب، لكنهم في الحقيقة لم ينكروا رسالته إلى العرب، وإنما أنكروا رسالته إليهم، أما رسالته إلى العرب، فلم يصرحوا بتصديقه فيها ولا بتكذيبه، وإن كان ظاهر لفظهم يقتضي برسالته إلى العرب، بل صدقوا بما وافق قولهم، وكذبوا بما خالف قولهم، ونحن نبين أنه لا يصح احتجاجهم بشيء مما جاء به النبي ﷺ، ونبين أنه لا يصح احتجاجهم بشيء من القرآن على صحة

دينهم بوجه من الوجوه، ونبين أن القرآن لا حجة فيه لهم، ولا فيه تناقض، وكذلك كتب الأنبياء المتقدمين التي يحتجون بها هي حجة عليهم، ليس في شيء منها لهم حجة، ولو لم يُبْعَثْ محمد ﷺ، فكيف والكتاب الذي جاء به محمد ﷺ موافق لسائر كلام الأنبياء عليهم السلام في إبطال دينهم وقولهم: في التثليث، والاتحاد، وغير ذلك من العقل الصريح؟!

فهم يحتجون في كتابهم هذا ـ أي رسالتهم ـ بالقرآن، وبما جاءت به الأنبياء قبل محمد ﷺ مع العقل، ولا حجة لهم فيه، وهذا بخلاف المسلمين، فإنه يصح احتجاجهم على أهل الكتاب من اليهود والنصارى بما جاءت به الأنبياء قبل محمد ﷺ، وذلك أن المسلمين مقرون إيمانهم بنبوة موسى، وعيسى، وداود، وسليمان، وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام، وعندهم يجب الإيمان بكل كتاب أنزله الله، وبكل نبي أرسله الله، وهذا أصل دين المسلمين.

ثم قال: وحينئذ فهؤلاء إن أقروا برسالة محمد ﷺ، وأنه صادق فيما بلغه عن الله من الكتاب، والحكمة، وجب عليهم الإيمان بكل ما ثبت عنه: من الكتاب، والحكمة، كما يجب الإيمان بكل ما جاءت به الرسل.

ثم رد على من قال من أهل الكتاب: «إنه (رسول غَضب) أرسله الله إرسالاً: كونيًا، لا دينيًا، لينتقم به منهم، كما أرسل بختنصر وسنجاريب على بني إسرائيل، وكما أرسل جنكيس خان وغيره، فقال: «إن هؤلاء الملوك لم يقل أحد منهم: إن الله أنزل عليه كتابًا، ولا هذا الكلام الذي أبلغه إليكم هو كلام الله، ولا أن الله أمركم أن تصدقوني فيما أخبرتكم به، وتطيعوني فيما أمرتكم به، ومن لم يصدقني باطنًا وظاهرًا، فإن الله يعذبه في الدنيا والآخرة، بل هؤلاء أرسلهم إرسالاً كونيًا قدَّره وقضاه، كما يرسل الريح بالعذاب، وكما يرسل الشياطين، وفرق بين الإرسال الكوني، والإرسال الديني، فالإرسال الديني هو الإرسال الذي أوجب الله به طاعة من أرسله».

الدعوى الثانية والرد عليها:

ذكروا أن محـمدًا ﷺ أثنى في القرآن على دينهم ـ أي النصـرانية ـ الذي هم عليـه، ومدحه بمـا أوجبت لهم أن يثبتوا عليه.

فأجاب بقوله: قالوا إن محمدًا ﷺ أثنى على دين النصارى بعـد التبديل والنسخ، وهي أعظم كـذبًا عليه من التي قبلها، فكيف يثني عليهم وهو يكفرهم في غير مـوضع من كتـابه، ويأمر بـجهـادهم وقتـالهم، ويذم المتـخلفين عن جهـادهم غـاية الذم، ويصف من لم ير طاعته في قتالهم بالنفاق، ويذكر أنه يدخل جهنم».

قـال: «وأما ثناء الله ورسـوله على المسيح، وأمـه، وعلى من اتبـعه، وكان علـى دينه الذي لم يُبدل فـهذا حق، ولا ينافي وجـوب اتباع مـحمـد ﷺ على من بُعث إليـه، فلو قدر أن شريـعة المسيح لـم تُبَدَّلْ، وأن محمدًا أثنى على كل من اتبعها.

وقال ـ مـع ذلك ـ: إن الله أرسلني إليكم، لم يكن

متناقضًا، وإذا كفر من لم يؤمن به لم يناقض ذلك ثناؤه عليهم قبل أن يكذبوه، فكيف وهو إنما مدح من اتبع دينًا لم يبدله؟

وأما الذين بدلوا دين المسيح فلم يمدحهم، بل ذمهم، وقد قدمنا أن النصارى كفروا ، كما كفرت اليهود، كفروا بتبديلهم ما في الكتاب الأول، وكفروا بتكذيبهم بالكتاب الثاني.

وأما من لم يبدل الكتاب، أو أدرك محمدًا فآمن به، فهؤلاء مؤمنون، ومما يبين ذلك أن تعظيم المسيح للتوراة، واتباعه لها، وعمله بشرائعها أعظم من تعظيم محمد ﷺ للإنجيل، ومع هذا، فلم يكن ذلك مسقطًا عن اليهود وجوب اتباعهم للمسيح، فكيف يكون تعظيم محمد ﷺ للإنجيل مسقطًا عن النصارى وجوب اتباعه؟!

وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء

والمرسلين، وبجميع ما أنزل الله من الكتب.

فمن كفر بنبي واحد تعلم نبوته مثل: «إبراهيم، ولوط، وموسى، وداود، وسليمان، ويونس، وعيسى، فهو كافر عند جميع المسلمين، حكمه حكم الكفار»، ثم قال: «وإن أرادوا بتصديقه كتبهم: أنه صدق ما هم عليه من العقائد، والشرائع التي ابتدعوها بغير إذن من الله، وخالفوا بها ما تقدم من شرائع المسلمين، أو خالفوا بها الشرع الذي بعث به، مثل القول بالتثليث والأقانيم، والقول بالحلول، والاتحاد بين اللاهوت والناسوت، وقولهم: إن المسيح هو الله وابن الله، وما هم عايه من إنكار ما يجب الإيمان به من الإيمان بالله، واليوم الآخر، ومن تحليل ما حرمه الله ورسله: كالخنزير وغيره، فقد كذبوا».

الدعوى الثالثة وردها:

قالوا: «إن كتب الأنبياء المتقدمين كالتوراة والزبور والإنجيل، وغير ذلك من الصحف والنبوات تشهد لما

عليه دينهم: من الأقانيم، والتثليث، والاتحاد، وغير ذلك وأنه يجب التمسك به. إذا لا يعارضه شرع، ولا يدفعه عقل».

فرد ابن تيمية قائلاً: «وإن احتج بشيء من المنقول عن غيره - أي غير رسول الإسلام ﷺ - ومن الأنبياء عليهم السلام، طولب بتقدير نبوة ذلك النبي مع تكذيب محمد ﷺ، وإلا فتقدير أن ينقل عن اثنين ادعيا النبوة، وأتيا بالآيات التي تثبت بها النبوات خبران متناقضان، لا يجوز تصديق هذا، وتكذيب ذاك إن لم يتبين ما يدل على صدق هذا وكذب هذا، وكذلك إذا عورض أحدهما بجنس ما يعارض الآخر، وهذا لا يرد على المسلمين إذا ردوا ما يحتج به أهل الكتاب مما ينقلونه عن الأنبياء مخالفًا لخبر محمد ﷺ، فإن المسلمين لا يطعنون في نبوة أحد من الأنبياء المعروفين وإنما يطعنون في أنهم أخبروا بما يخالف خبر محمد ﷺ، فإن ذلك لا يثبت، أي لم يثبت اللفظ والترجمة، وتفسير

اللفظ، وهذه المقـدمات تمتنع أن تقوم علـى شيء يخالف خبر محمد ﷺ لا جملةً ولا تفصيلاً.

فأهل الكتاب يطالبون فيما يعارضون به بثلاث مقدمات:

إحداهما ـ تقدير أن أولئك صادقون ومحمد ﷺ كاذب.

والثانية ـ ثبوت ما أتوا به لفظًا.

والثالثة ـ معرفة المراد باللفظ: ترجمةً، وتفسيراً.

وإن قال الكتـابي للمسلم: «أنت توافـقني على نبوة هؤلاء المتقدمين».

أجابه المسلم بوجوه: منها أن يقول: إني لم أوافقك على نبوة واحد منهم مع التكذيب بنبوة محمد ﷺ، بل دين المسلمين كلهم أنه من آمن ببعض الأنبياء، وكفر ببعض، فهو كافر، فكيف بمن كفر بمن هو عند المسلمين أفضل الأنبياء وخاتمهم؟!

بل قد يقـول له أكثر المسلمين: نحـن لم نعلم نبوة أولئك إلا بإخبار محمـد ﷺ أنهم أنبياء، فلو قدحنا في الأصل الذي قـد علمنـا به نبـوتهم لزم القـدح في

نبوتهم، والفرع ـ إذا قدح في أصله ـ دل على فساده في نفسه، سواء قدر أصله صحيحًا أو فاسدًا، فإنه إن كان أصله فاسدًا فسد هو، وإن كان أصله صحيحًا ـ وهو يناقضه ـ بطل هو، فهذا إذا ناقض أصله باطل على كل تقدير، وكذلك إذا قال له الكتابي: قد اتفقنا على تصديق موسى والتوراة، أو المسيح والإنجيل. قال له المسلم: إنما أوافقك على تصديق موسى وعيسى اللذين بشرا بمحمد ﷺ، كما أخبرنا به محمد ﷺ.

ثم ذكر شيخ الإسلام ما وقع في الكتب السابقة من تبديل في بعض ألفاظها، وأنه لا يُعلم أن ألفاظهما منزلةٌ من عند الله، وبالتالي فلا يجوز أن يحتج بما فيها من الألفاظ في معارضة ما عُلم نبوته، وأن هذه التوراة والإنجيل الموجودين اليوم بين اليهود والنصارى لم يتواترا عن موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ.

أما التوراة فإن نقلها انقطع لما خرب بيت المقدس أولاً، وأجلى منه بنو إسرائيل، ثم ذكروا أن الذي

أملاها عليهم بعد ذلك شخص واحد يقال له: عارر، وزعموا أنه نبي.

وأما الإنجيل الذي بأيدي المسيحين، فإنهم معترفون بأنه لم يكتبه المسيح عليه السلام، ولا أملاه على من كتبه، وإنما أملاه بعد رفع المسيح «متى» و«يوحنا» وكانا قد صحبا المسيح، ولم يحفظه خلق كثير يبلغون حد التواتر، و«مرقص» و«لوقا» وهما لم يريا المسيح عليه السلام، وقد ذكر هؤلاء أنهم ذكروا بعض ما قاله المسيح، وبعض أخباره، وأنهم لم يستوعبوا ذكر أقواله وأفعاله، ونقل اثنين أو ثلاثة يجوز عليهم الغلط لاسيما وقد غلطوا في المسيح نفسه حتى اشتبه عليهم بالمصلوب!

الدعوى الرابعة والرد عليها:

أن ما هم عليه ثابت بالعقل والشرع متفق مع الأصول، وأنه إذا كان الكتاب المكتوب بلسان واحد ـ أي القرآن ـ لا يمكن تبديل ولا تغيير حرف منه، فكيف يمكن تغيير كتبهم التي كتبت باثنين وسبعين لسانًا؟

والجواب أن يقال: أولاً: هذا الكلام منهم يدل على غاية جهلهم بما يقوله المسلمون في كتبهم، وتبين أنهم لفرط جهلهم يظنون أن المسلمين يقولون مقالة لا تخضع للعقل والمنطق، وأن ما يقولونه لا يخفى فساده على من له أدنى عقل ومعرفة.

والجواب على ما ادعوه من وجوه:

إحداها ـ أن المسلمين لم يدعوا أن هذه الكتب حرفت بعد انتشارها، وكثرة النسخ بها، ولكن جميعهم متفقون على وقوع التبديل والتغيير في كثير من معانيها وكثير من أحكامها، وهذا تسلمه النصارى جميعهم في التوراة، والتنبؤات المتقدمة، فإنهم يسلمون أن اليهود بدلوا كثيراً من معانيها وأحكامها، ومما تسلمه النصارى في فرقهم أن كل فرقة تخالف الأخرى فيما تفسر به الكتب المتقدمة، ومما تسلمه اليهود أنهم متفقون على أن النصارى تفسر التوراة والنبوات المتقدمة على الإنجيل بما يخالف معانيها، وأنها بدلت أحكام التوراة.

الثاني ـ أن قياسهم كتبهم على القرآن مع أنه لم تسمع دعوى التبديل فيه قياس باطل في معناه وفي لفظه.

الثالث ـ أن القرآن قد ثبت بالنقل المتواتر المعلوم بالضرورة للموافق والمخالف أن محمدًا ﷺ كان يقول: إنه كلام الله، لا كلامه، وأنه مبلغ له عن الله. وكان يفرق بين القرآن، وبين ما يتكلم به من السنة، وأما قولهم: إنها ـ أي الأناجيل ـ مكتوبة باثنين وسبعين لسانًا، فمعلوم باتفاق النصارى أن المسيح لم يكن يتكلم إلا العبرية، فالكلام المنقول عنه في الأناجيل إنما تكلم به عبريًا، ثم ترجم من تلك اللغة إلى غيرها، والترجمة يقع فيها الغلط كثيرًا، كما وجدنا في زمننا من يترجم التوراة من العبرية إلى العربية، ويظهر في الترجمة من الغلط ما يشهد به الحذاق والصادقون ممن يعرف اللغتين.

ثم انتقل إلى دعوى التثليث فقال:

قالوا: «وكذلك شهد أشعيا» بتحقق الثالوث بوحدانية جوهره، وذلك بقوله: (رب القوات) وبقوله:

(رب السموات والأرض)، ومثل هذا القول في التوراة والمزامير شيء كثير حتى اليهود يقرءون هذه النبوات، ولا يعرفون لها تأويلاً، وهم مقرون بذلك، ولا ينكرون كلمة واحدة، وإنما قلوبهم مغلوقة عن فهمه لقساوتها».

كما أنهم إذا اجتمعوا في الكنيسة يقف «الحران» ويقول كلامًا عبرانيًا، ترجمته: نقدسك، ونعظمك، ونثلث لك تقديسًا مثلثًا كالمكتوب على لسان نبيك، فيصيح الجميع: قدوس، قدوس، قدوس، رب القوات، رب السموات والأرض، فما أوضح إقرارهم بالثالوث، وأشد كفرهم بمعناه!!.

ثم أوضح شيخ الإسلام معنى التثليث الذي جاء في التوراة فقال: «وأما قولهم نقدسك، ونعظمك، ونثلث لك تقديسًا مثلثًا، كالمكتوب على لسان نبيك أشعيا، وقولهم: قدوس، قدوس، قدوس، رب القوات، ورب السموات والأرض. فيقال: هذا الكلام صريح في أن المثلث، هو نفس التقديس، لا نفس الإله المقدس،

وكذلك قولهم: قدوس، قدوس، قدوس، قدسوه ثلاث مرات، فإنه قال: نقدسك، ونثلث لك تقديسًا مثلثًا، فنصب التثليث على المصدر، الذي ينصب بفضل التقديس، فقال: نقدسك تقديسًا مثلثًا، فنصب التقديس على المصدر كما تقول: سبحتك تسبيحًا مثلثًا، أي: سبحتك ثلاث مرات، وقال: نثلث لك، أي نثلث تقديسًا لك، لم يقل: «أنت» ثلاثة بل جعلوا أنفسهم هم الذين يقدسون التقديس المثلث، وهم يثلثون له، وهذا صريح في أنهم يسبحونه ثلاث مرات، ولا يسبحون ثلاثة آلهة، ولا ثلاثة أقانيم.

ثم تتبع تبريرهم التثليث فقال: «قالوا: وقد علمنا أنه لا يلزمنا إذا قلنا هذا عبادة ثلاثة آلهة، بل إله واحد، كما لا يلزمنا إذا قلنا: «الإنسان، ونطقه، وروحه» ثلاثة أناس، بل إنسان واحد، ولا إذا قلنا: «لهيب النار، وضوء النار، وحرارة النار» ثلاثة نيران، ولا إذا قلنا: «قرص الشمس، وضوء الشمس، وشعاع

الشمس) ثلاثة شموس، أي: لا يلزمهم التثليث في كل ما أمر بل الإنسان هو الإنسان بنطقه وروحه، والنار هي النار بضوئها وحرارتها، وقرص الشمس هو قرص الشمس بضوئه وشعاعه.

ولكن شيخ الإسلام رد عليهم بقوله: والجواب من وجوه:

أحدها ـ أنكم صرحتم بتعدد الآلهة الأرباب في عقيدة إيمانكم، وفي استدلالكم، وغير ذلك من كلامكم، فليس ذلكم شيئًا ألزمكم الناس به، بل أنتم تصرحون بذلك، كما تقدم من قولكم: نؤمن بإله واحد ضابط الكل، خالق ما يرى وما لا يرى، وبرب واحد يسوع المسيح ابن الله، الوحيد المولود من الأب، قبل كل الدهور، نور من نور، إله حق من جوهر أبيه، مولود غير مخلوق، مساو الأب في الجوهر، وبروح القدس الرب المحيي المنبثق من الأب الذي معه الأب، مسجود له، وممجد.

الوجه الثاني ـ أن تمثيلهم (بالإنسان) ونطقه،

وروحه، (والنار) وحرها، وضوئها، (والشمس) وضوئها، وشعاعها، باطل من وجوه:

أحدهما ـ أن حر النار وضوءها القائم لها ليس نارًا من نار، ولا جوهرًا من جوهر، ولا هو مساو النار، والشمس في الجوهر وكذلك نطق الإنسان وضوء الشمس، وهم أثبتوا ثلاثة أرباب بقولهم في الأمانة:

نؤمن بإله واحد، أب ضابط الكل، وبرب واحد، يسوع المسيح ابن الله، الوحيد المولود من الأب قبل كل الدهور، نور على نور، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، مساو الأب في الجوهر.

الثاني ـ أن الضوء في الشمس والنار يراد به نفس الضوء القائم بها، ويراد به الشعاع القائم بالأرض والجدران، وهذا مباين لها، ليس قائمًا بها، فهم جعلوه الأب جوهرًا قائمًا بنفسه، والابن جوهرًا قائمًا بنفسه، وروح القدس ربًا جوهرًا قائمًا بنفسه، ومعلوم أن ضوء النار والشمس وحرارتها ليس كل منهما شمسًا، ونارًا

قائمة بنفسها، ولا جوهرًا قائمًا بنفسه، فلو أثبتوا حياة الله، وعلمه، أو كلامه صفتين قائمتين به ـ ولم يجعلوا هذا ربًا جوهرًا بنفسه، وهذا ربًا قائمًا بنفسه ـ لكان قولهم حقًا، وتمثيلهم مطابقًا... وهكذا ثابر شيخ الإسلام ابن تيمية على إدحاض حججهم الباطلة في كل ما ذهبوا إليه من التثليث، وما ذهبوا إليه من اتحاد الناسوت باللاهوت، وما اتصفوا به من تعصب ضد اليهودية.

الدعوى الخامسة والرد عليها:

أنهم موحدون، وأن ما عندهم مما يوهم التعدد كألفاظ الأقانيم، إنما هي من جنس ما عند المسلمين من النصوص التي يظهر فيها التشبيه، والتجسيم.

فأجاب الإمام بقوله: «الجواب من وجوه»:

أحدها ـ أن يقال: من آمن بما جاءت به الرسل، وقال ما قالوه من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتبعون في ذلك أقوال

رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل، كما قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الصافات: ١٨٠)، أي عما يصفه الكفار المخالفون للرسل.

وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، وهو رد على الممثلة.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وهو رد على المعطلة.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص)، وإذا كان كذلك، فهم في أمانتهم لم يقولوا ما قاله المسيح والأنبياء، بل ابتدعوا اعتقادًا لا يوجد في كلام الأنبياء.

الوجه الثاني ـ أنهم ركبوا من ألفاظ ـ بسوء تصرفهم وفهمهم ـ تركيبًا زعموا أن المسلمين يطلقونه، وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه، فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾

(المائدة: ٦٤)، واليهود أرادوا بقولهم: ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبين أنه جواد لا يبخل.

الوجه الثالث ـ أن ما جاء في القرآن والحديث هو مثل ما جاء في التوراة، وسائر كتب الأنبياء، وهذا الذي في التوراة وكتب الأنبياء ليس مما أحدثه أهل الكتاب، ولو كانوا هم ابتدعوه، ووصفوا الخالق بما يمتنع عليه من التجسيم، لكان النبي ﷺ ذمهم على ذلك، كما ذمهم على ما وصفوه به من النقائص، مثل قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ (آل عمران: ١٨١).

الدعوى السادسة والرد عليها:

«إن المسيح عليه السلام جاء بعد موسى عليه السلام بغاية الكمال، فلا حاجة بعد إلى شرع آخر، بل يكون ما بعد ذلك شرعًا آخر غير مقبول، وأن محمدًا ﷺ لم تبشر به النبوات بخلاف المسيح، فإنه بشرت به النبوات، وزعموا أن من لم تبشر به فليس بنبي».

فأجاب شيخ الإسلام بقوله: «إذا كان أهل الكتاب أكمل في العلوم النافعة والأعمال الصالحة ممن لا كتاب له، ومعلوم أن أمتنا أكمل من طائفتي أهل الكتاب: اليهود، والنصارى، وأعدل، وقد جمع لهم محاسن ما في التوراة وما في الإنجيل، فليس عند أهل الكتاب فضيلة علمية، ولا عملية إلا وأمة محمد ﷺ أكمل منهم فيها، فأما العلوم فهم أحذق في جميع العلوم من جميع الأمم حتى العلوم التي ليست بنبوية ولا أخروية: كالطب، والحساب، وأما العلوم الإلهية، والمعارف الربانية، وما أخبرت به الأنبياء، فكل من نظر فيها، وقارنها بما قاله اليهود والنصارى، وجد الأولى أكمل وأتم، وبهذا يثبت فضل محمد ﷺ على غيره من الأنبياء، وبالتالي يتضح لنا حاجة البشرية إلى هذه الرسالة، ومنه نعرف فساد دعوى النصارى في قولهم: إن النصرانية جاءت بغاية الكمال، وكذبوا على أنفسهم وعلى الله، فما جاء بغاية الكمال إلا رسالة محمد

ﷺ ، وما الإنجيل إلا مجموعة وصايا مكملة لما نقص مما جاء في التوراة. . . ثم انتقل بعد ذلك إلى الأدلة الدالة على صدق رسول الله ﷺ ، وبدأ بأعظمها فقال: والقرآن كلام الله، وفيه الدعوة والحجة، فله به اختصاص على غيره، كما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إليَّ، فارجو ان اكون اكثرهم تابعًا يوم القيامة**»، والقرآن يظهر كونه آيةً وبرهانًا له من وجوه جملةً وتفصيلاً، وآياته ﷺ المعلقة بالقدرة والفعل والتأثير أنواع:

الأول ـ منها ما هو في العالم العلوي: كانشقاق القمر، وحراسة السماء بالشهب الحراسة التامة لما بعث، وكمعراجه إلى السماء، فقد ذكر الله انشقاق القمر، وبين أنه فعله، وأخبر به لحكمين عظيمين:

اولهما ـ كونه من آيات النبوة، لما سأله المشركون آية فأراهم انشقاق القمر.

ثانيهما ـ أنه دلالة على جواز انشقاق الفلك، وأن ذلك دليل على ما أخبرت به الأنبياء من انشقاق السموات.

الثاني ـ آيات الجو.

الثالث ـ تصرفه في الحيوان والجن.

الرابع. تأثيره في الماء، والطعام، والثمار.

وقد تكلم شيخ الإسلام بما أثبته القرآن من بشارات الأنبياء السابقين، ثم عقب بنفس بشارات الأنبياء السابقين في الكتب السابقة وكان آخر بشارة في الجزء الثالث هي بشارة دانيال، وبما أتم به الجزء الثالث، بدأ به الجزء الرابع.

قال شيخ الإسلام: وقال دانيال ﷺ، وذكر محمداً باسمه ﷺ، فقال: «ستنزع في قسيك إغراقًا، وترتوي السهام بأمرك يا محمد ارتواءً».

وقال أيضًا: سألت الله، وتضرعت أن يبين لي ما يكون من بني إسرائيل: وهل يتوب عليهم، ويرد إليهم ملكهم، ويبعث فيهم الأنبياء، أو يجعل ذلك في

غيرهم؟ فظهر لي الملك في صورة شاب حسن الوجه فقال: السلام عليك يا دانيال، إن الله يقول: إن بني إسرائيل أغضبوني، وتمردوا علي، وعبدوا من دوني آلهة أخرى، وصاروا من بعد العلم إلى الجهل، ومن بعد الصدق إلى الكذب، فسلطت عليهم بختنصر فقتل رجالهم، وسبى ذراريهم، وهدم مسجدهم، وحرق كتبهم، وكذلك فعل مَنْ بعده بهم، وأنا غير راض عنهم، ولا مقيلهم عثرات، فلا يزالون في سخطي حتى أبعث مسيحي ابن العذراء البتول، وأختم ذلك عليهم باللعن والسخط، فلا يزالون ملعونين، عليهم الذلة والمسكنة حتى أبعث نبي بني إسرائيل الذي بشرت به هاجر، وأرسلت إليه ملاكي، وبشرها، وأوحي إلى ذلك النبي، وأعلمه الأسماء، وأزينه بالتقوى، وأجعل البر شعاره، والتقوى ضميره، والصدق قوله، والوفاء طبيعته، والقصد سيرته، والرشد سنته، أخصه بكتاب مصدق لما بين يديه من

الكتب، وناسخ لبعض ما فيها، أسري به إليَّ، وأرقيه من سماء حتى يعلو فأدنيه، وأسلم عليه، وأوحي إليه، ثم أرده إلى عبادي بالسرور والغبطة، حافظًا لما استودع، صادقًا فيما أمر، يدعو إلى توحيدي باللين من القول، والموعظة الحسنة، لا فظ ولا غليظ، ولا صخَّاب بالأسواق، رءوف بمن والاه، رحيم بمن آمن به، خشن على من عاداه، فيدعو قومه إلى توحيدي وعبادتي، ويخبرهم بما رأى من آياتي، فيكذبونه ويؤذونه. ثم سرد دانيال قصة رسول الله ﷺ بما أملاه عليه الملك حتى أوصل آخر أيام أمته بالنفخة، وانقضاء الدنيا.

قال شيخ الإسلام: وهذه البشارة الآن عند اليهود والنصارى يقرءونها ويقولون: «لم يظهر صاحبها بعد»!!!.

وعمومًا فلنا وقفة أخرى ـ بإذن الله ـ في هذا الكتاب نُبين فيها دلائل نبوة رسول الله ﷺ.